تقرير راصد حول التحقق من دقة جداول الناخبين الأولية

يصدر ضمن جهود مركز الحياة و راصد

٢٠١٦

المحتويات

العنوان	الصفحة
المحور الأول: التحقق من دقة جداول الناخبين الأولية	5
المحور الثاني: مراقبة مجريات عرض الجداول الأولية للناخبين والاعتراض عليها	13
المحور الثالث: دراسة توجهات أعضاء المجلس النيابي السابع عشر للانتخابات القادمة	17
المحور الرابع: توصيات التقرير	21

المحور الأول:

التحقق من دقة جداول الناخبين الأولية

السياق

أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب عن الجداول الأولية للناخبين بتاريخ (2016/6/24)، وبمقتضى أحكام المادة (4) من قانون الانتخاب. حيث تم إدراج ما مجموعه (4139612) ناخباً وناخبة. منهم (1952711) من الناخبين الذكور، و (2186901) من الناخبات الإناث. ومن الجدير بالذكر أن ديوان تفسير القوانين قد أفتى بحق من أتم السنة السابعة عشر من عمره في الانتخاب. ويبين الجدول رقم (1) أعداد الناخبين المسجلين في كل من الدوائر لاانتخابية وتوزعهم الجندري كما صدر عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

محافظة العاصمة / عمّان			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
الاولى	142870	148168	291038
الثانية	199896	201867	401763
الثالثة	115452	126149	241601
الرابعة	122899	130979	253878
الخامسة	179101	198481	377582
المجموع الكلي	760218	805644	1565862

محافظة البلقاء			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
البلقاء	140155	158591	298746
المجموع الكلي	140155	158591	298746

محافظة الزرقاء			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
الاولى	221801	230250	452051
الثانية	62833	68918	131751
المجموع الكلي	284634	299168	583802

محافظة مادبا			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
مادبا	49383	57611	106994
المجموع الكلي	49383	57611	106994

دوائر البادية			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
بدو الشمال	32145	41862	74007
بدو الوسط	22378	28654	51032
بدو الجنوب	24429	29403	53832
المجموع الكلي	78952	99929	178871

محافظة اربد			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
الاولى	156205	170390	326595
الثانية	66777	78495	145272
الثالثة	52367	61142	113509
الرابعة	71371	92734	164105
المجموع الكلي	346720	402761	749481

محافظة المفرق			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
المفرق	45838	60211	106049
المجموع الكلي	45838	60211	106049

محافظة جرش			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
جرش	48273	59920	108193
المجموع الكلي	48273	59920	108193

محافظة عجلون			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
عجلون	44103	56859	100962
المجموع الكلي	44103	56859	100962

محافظة الكرك			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
الكرك	75172	92522	167694
المجموع الكلي	75172	92522	167694

محافظة الطفيلة			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
الطفيلة	24154	31070	55224
المجموع الكلي	24154	31070	55224

محافظة معان			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
معان	27126	32170	59296
المجموع الكلي	27126	32170	59296

محافظة العقبة			
الدائرة الانتخابية	ذكور	اناث	المجموع
العقبة	27983	30455	58438
المجموع الكلي	27983	30455	58438

المجموع الكلي	1952711	2186901	4139612

الإطار المنهجي

تمت عملية التحقق من القوائم الأولية للناخبين باستخدام منهج بحثي كمي، قام على توجيه الأسئلة المباشرة للمستجيبين ومقارنتها بأسلوب التقاطع الثلاثي (Triangulation) مع كل مما ورد في الجداول الأولية وما أفاد المستجيبون بدقته. وارتكزت الدراسة على اسلوب التدقيق «من الناخب إلى القائمة» (Voter-to-List)، حيث تم اختيار عينة عشوائية مركبة (Stratified Random Sample) من مجموع الناخبين بدرجة ثقة 95% وهامش خطأ قيمته 3%. وقد تم تصميم استمارة التحقق وتدريب (75) باحث وباحثة للتواصل مع الناخبين من خلال الهاتف. تلا ذلك بدء التواصل مع الناخبين، إذ تم سؤال الناخبين ابتداءً إذا ما كانوا قد اطلعوا مسبقاً على بياناتهم الانتخابية الواردة في الجداول الأولية، وفي حال كانوا غير مطلعين، تم طلب التحقق منهم وإعادة الاتصال بهم بعد الاطلاع لاستكمال أسئلة الاستمارة.

أهم المخرجات

الإطلاع على البيانات الانتخابية

أشارت نتائج الدراسة إلى أن 15% من المستجيبين قد اطلعوا مسبقاً على بياناتهم الانتخابية، معظمهم من خلال الرسائل النصية المجانية التي أتاحتها الهيئة، تلاها الموقع الالكتروني. ومن الجدير بالذكر هنا أن العديد ممن اطلعوا على بياناتهم من خلال الموقع الالكتروني قد أشاروا إلى صعوبة التحقق من بياناتهم بسبب استلزام إدخال الشيفرة المرئية مصحوبة بالرقم الوطني، وعدم الاكتفاء بالأخير لوحده. ويبين الشكل التالي.

إدراج الناخبين ودقة الدوائر الانتخابية

4.5% من المستجيبين الذين يحق لهم الانتخاب أشاروا إلى أن أسماؤهم غير مدرجة على الجداول الأولية، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن عدد من هؤلاء المستجيبين قد أشاروا إلى حملهم صفة المغتربين ولم يقوموا بتصحيح أوضاعهم. أما بالنسبة لدقة الدائرة الانتخابية، فقد وصلت نسبة الدقة بها إلى 97% من المستجيبين، حيث أشاروا إلى أن الدائرة المشار إليها هي دائرتهم الصحيحة، سواءً من خلال مكان الإقامة أو الدائرة الأصلية. كما يبين الشكل التالي.

تخصيص مراكز الاقتراع

المشكلة الأساسية برزت بالتشوهات الطارئة على مراكز الاقتراع الخاصة بالناخبين، حيث أشار ما نسبته 22% من المستجيبين (أي ما يقارب الـ 900 ألف ناخب) إلى أن مراكز الاقتراع الخاصة بهم غير مناسبة لمكان إقامتهم، على الرغم من صحة دوائرهم الانتخابية. وقد بلغت نسبة من أفادوا بأنهم لن يشاركوا في الانتخابات القادمة بسبب هذا التشوه 18% من مجموع الناخبين (أي ما يقارب الـ 750 ألف ناخب). ويبين الشكل التالي توزيع تشوهات مراكز الاقتراع في المملكة.

توجهات الناخبين حول المشاركة في الانتخابات

أما عند سؤال المستجيبين عن نيتهم بالمشاركة في الانتخابات القادمة، فقد بلغت نسبة الذين ينوون المشاركة 31.5% فقط من مجموع المستجيبين، بينما بلغت نسبة من لا يعلم إذا ما سيشارك في الانتخابات 29%، وأشار ما نسبته 39.5% إلى أنهم لا ينوون المشاركة في الانتخابات القادمة قطعاً. ويبين الشكل التالي توزع نسب نية المشاركة على الناخبين في محافظات المملكة.

المحور الثاني:

مراقبة مجريات عرض الجداول الأولية للناخبين والاعتراض عليها

السياق

تم فتح باب الاعتراض على الجداول الأولية للناخبين في اليوم التالي لعرض تلك الجداول من قبل الهيئة المستقلة بتاريخ (2016/6/25)، وبمقتضى أحكام المادة (4) من قانون الانتخاب. حيث خصصت دوائر الأحوال المدنية والجوازات لتقديم الاعتراضات على البيانات الانتخابية الذاتية، بينما تم فتح باب الاعتراض على الغير في الجداول ذاتها ضمن الدائرة الانتخابية في مراكز لجان الانتخاب. وقد أشارت الهيئة المستقلة إلى تلقي ما مجموعه (13768) اعتراض ذاتي، تم قبول ما نسبته (5.6%) منها. ويتلو هذه العملية مرحلة البت الأولي في الاعتراضات المقدمة من قبل كل من دائرة الأحوال المدنية والهيئة، كلاً حسب الاختصاص، لتكون بعد ذلك مرحلة تقديم الطعون بالقرارات الأولية أمام محاكم البداية، لتنتهي العملية بتصحيح جداول الناخبين الأولية بناءً على قرارات المحاكم وعرض جداول الناخبين النهائية، والمتوقع الإعلان عنها بتاريخ (2016/8/15) حسب الفترات القانونية المخصصة لكل من حيثيات إعداد تلك الجداول.

الإطار المنهجي

اعتمد فريق «راصد» منهجية التتبع الميداني للتحقق من سلامة مجريات عملية عرض جداول الناخبين الأولية والاعتراض عليها. حيث قام على جمع البيانات ما مجموعه (75) من المراقبين المحليين الذين تم تدريبهم مسبقاً على استخدام أدوات جمع البيانات التي تم تصميمها لهذه الغاية، وارتكازاً على المعايير والممارسات الدولية المقارنة ومتطلبات السياق المحلي للإصلاح الانتخابي.

وعمِل المراقبون على تنفيذ مجموعة من الزيارات البحثية خلال فترة عرض الجداول والتي امتدت من تاريخ 2016/6/24 ولغاية 2016/7/8، إذ تم زيارة جميع مراكز عرض جداول الناخبين الأولية والاعتراض عليها.

نتائج المراقبة الميدانية

أولاً: المستخدمين المدنيين لصالح القوات المسلحة

بعد سماح قانون الانتخاب النافذ للمستخدمين المدنيين في القوات المسلحة للتصويت في الانتخابات النيابية القادمة، توجب على دائرة الأحوال المدنية والجوازات إضافة أسماءهم بعد ورودها من الأجهزة المختصة، إلا أن نتائج المراقبة الميدانة بينت غياب أسماء العديد من الأفراد المنتمين لهذه الفئة عن الجداول الأولية، حسبما أفاد مجموعة من مقدمي الاعتراضات في المراكز الموزعة حول المملكة. أما فيما يخص المستخدمين الواردة أسماؤهم بالفعل في الجداول الأولية، فقد تبين أنهم لا يمتلكون بطاقة أحوال شخصية، حيث يتم سحبها منهم عند التسجيل لدى القوات المسلحة.

ثانياً: اخطار الناخبين بقبول أو رفض اعتراضاتهم

إن الاعتراضات التي تم تقديمها يمكن أن يتم الموافقة عليها أو رفضها خلال 14 يوماً حسب المادة (4 - ح) من قانون الانتخاب النافذ و استناداً للمادة 10 من التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين، وبعد الإطلاع على الاجراءات المتبعة في مراكز الاعتراض، تبين أن معظم المواطنين غير مدركين لجزئية قبول أو رفض الاعتراض بعد تقديمه إذ تبين أن بعض المواطنين قد تقدموا بطلبات اعتراض واستلموا اشعارات من الموظفين ولكن دون علمهم بأنه من الممكن أن يتم رفض طلباتهم، مما قد يحرم الناخبين من حق تقديم الطعونات أمام محاكم البداية بتلك القرارات، ببساطة لعدم علمهم بمخرجاتها، أو حتى إمكانية رفضها في العديد من الأحيان.

ثالثاً: كفاءة الموارد البشرية القائمة على تيسير الاعتراضات

أظهرت بيانات المراقبين الميدانيين بأن موظفي مراكز الأحوال المدنية يمتلكون كفاءة عالية في التعامل مع المواطنين المراجعين لتقديم الاعتراضات على جداول الناخبين وتبين ذلك من خلال إجابات الناخبين الذين تمت مقابلتهم في مراكز عرض الجداول حول درجة رضاهم عن كفاءة الموظفين المسؤولين عن تيسير العملية. ويثني راصد، في هذا السياق، على تقيد الموظفين بفترات عملهم خلال عطلة عيد الفطر المبارك. وعلى الرغم من تواجد بعض النواب السابقين في مراكز الاعتراض أثناء العملية، إلا أن فريق المراقبين المحليين لم يورد أي حالة لتسهيل معاملات غير قانونية بضغط من أي منهم.

رابعاً: جداول ناخبي دوائر البادية

وثق المراقبين الميدانيين مجموعة من الاعتراضات تشير إلى ورود أسماء مجموعات من أبناء دوائر البادية الثلاث في غير مكانها أوفي دوائر مخالفة لأماكن إقامتهم من خارج دوائر البادية. ضمن الجداول الأولية للناخبين. حيث تبين أن كل من محافظة العقبة ومعان والكرك والطفيلة والمفرق واربد قد تضمنت جداولها أسماء أشخاص لا يحق لهم الإدلاء بأصواتهم فيها لانتمائهم إلى دوائر البادية. ونؤكد في راصد على أنه تم التواصل مع الهيئة المستقلة للانتخاب بهذا الصدد ووعدت بتعديل تلك التشوهات.

المحور الثالث:

دراسة توجهات أعضاء المجلس النيابي السابع عشر للانتخابات القادمة

السياق

بعد إعلان حل البرلمان السابع عشر في التاسع والعشرون من شهر أيار كشف العديد من النواب نيتهم للترشح للمجلس النيابي الثامن عشر لا سيما وأن الانتخابات النيابية لعام 2016 تجرى بمقتضى قانون جديد يعتمد القائمة النسبية المفتوحة والذي أتى بديلاً لنظام الصوت الواحد.

الإطار المنهجي

تم اعتماد منهجية البحث الكمي وذلك من خلال توجيه أسئلة مباشرة لنواب المجلس السابع عشر وتم بناء مجموعة من الأسئلة لتنفيذ دراسة تبين توجهات أعضاء المجلس النيابي السابع للانتخابات النيابية القادمة, وتم إجراء الدراسة مع 120 نائب استجابوا من أصل 150 نائب تم الاتصال بهم.

نتائج الدراسة:

أولاً: الترشح للانتخابات القادمة

بينت نتائج الدراسة بأن (75%) من مجموع اعضاء المجلس النيابي السابع عشر الذين تم إجراء الدراسة معهم لديهم نية الترشح للانتخابات القادمة, فيما بينت الدراسة بأن (70%) من السيدات النواب من اجمالي السيدات في المجلس لديهم نية الترشح للمجلس النيابي الثامن عشر, كما يبين الرسم التالي:

توجهات نواب المجلس السابع عشر نحو الانتخابات النيابية القادمة

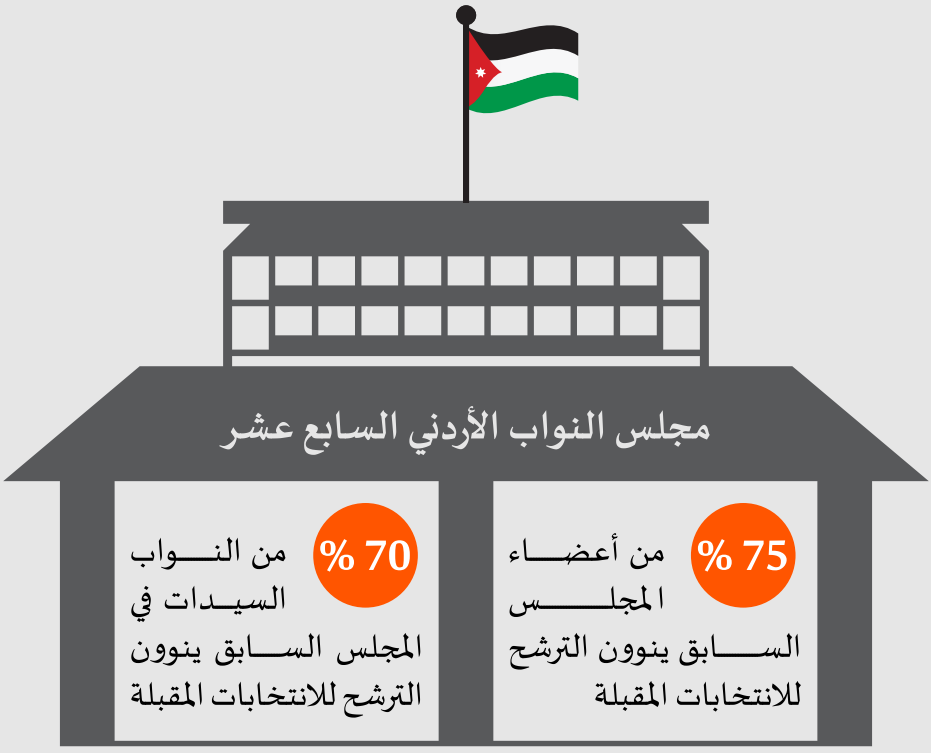

ملاحظة: تم إجراء الدراسة مع (120) نائب استجابوا من أصل (150) نائب تم الاتصال بهم.

ثانياً: التشوهات الواردة في جداول الناخبين الأولية

تم طرح سؤال على النواب الذين أجريت عليهم الدراسة يستعلم عن وجود أي مشاكل في جداول الناخبين التي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخاب, وقد أظهرت النتائج بأن (41%) من النواب قد أعلنوا عن وجود مشاكل في جداول الناخبين كما يبين الرسم التالي:

و استكمالاً للسؤال تم الاستفسار عن نوعية التشوهات الموجودة في جداول الناخبين الاولية و أجاب النواب السابقين كما يبين الرسم التالي:

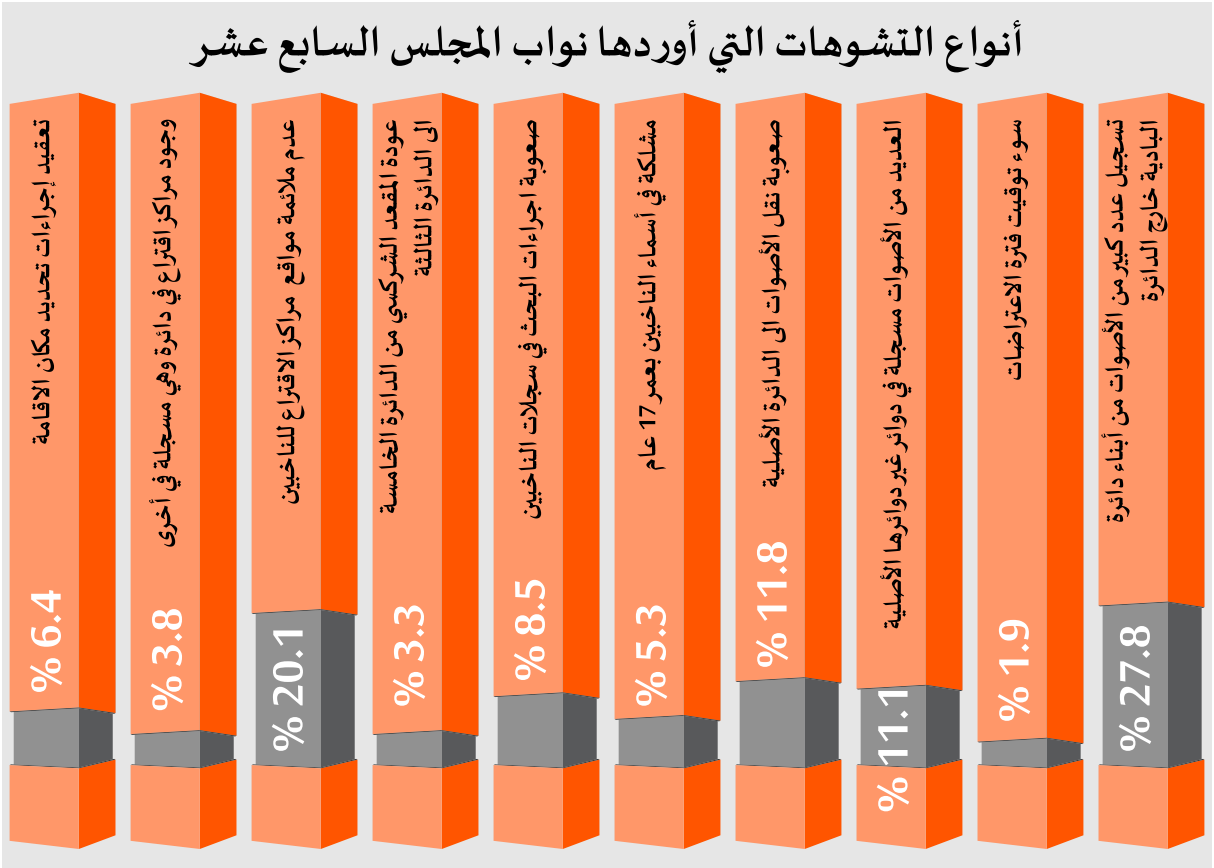

ثالثاً: توصيات من النواب السابقين لتطوير العملية الانتخابية

وفي إطار إشراك النواب السابقين في عملية تطوير العملية الانتخابية في الأردن تم الاستفسار عن أهم التوصيات التي من الممكن أن تكون رافداً حقيقياً لتطوير العملية الانتخابية, وقد بينت نتائج الدراسة بأن (30%) من نواب المجلس السابع عشر لم يتقدموا بأي توصيات فيما قدم ما نسبته (70 %) منهم توصيات ونورد التوصيات التي تم تجميعها كالتالي:

1. ايجاد الية تسمح باخراج النتائج في نفس اليوم.
2. شرح القانون بصورة أوضح للمواطنين قبل يوم الاقتراع.
3. الحد من المال السياسي في شراء الأصوت.
4. التركيز على البرامجية في تكوين القوائم.
5. زيادة عدد مراكز الاقتراع.
6. أن تكون صناديق الاقتراع زجاجية لزيادة الشفافية.
7. تمديد فتر النقل والاعتراضات.
8. التزام الهيئة بالمعايير الدولية للانتخابات.

توصيات من نواب المجلس السابع عشر لتطوير العملية الانتخابية

ملاحظة: تم إجراء الدراسة مع (120) نائب استجابوا من أصل (150) نائب تم الاتصال بهم.

المحور الرابع:

توصيات التقرير

أولا: الشفافية الانتخابية

• ضماناً لقدرة المواطنين والمراقبين على وإجراء عمليات التدقيق الاحصائي المقارن لمحتوى جداول الناخبين، فإنه لا بد للهيئة المستقلة من نشر جداول الناخبين بصيغ الكترونية مفتوحة وقابلة للبحث والتحليل. خلافاً للصيغة الالكترونية المغلقة التي تم نشر جداول الناخبين الأولية من خلالها.

• على الهيئة المستقلة أن تجد آلية مناسبة لإخطار المواطنين بقراراتها وقرارات دائرة الأحوال المدنية حول قبول أو رفض اعتراضاتهم على جداول الناخبين الأولية، وضمن إطار زمني معقول يتيح للناخب إعداد الوثائق اللازمة لتقديم الطعونات في محاكم البداية.

• تقتضي متطلبات الشفافية الانتخابية توضيح الأسس التي تم على أساسها تخصيص مراكز الاقتراع للناخبين، إذ أن هناك نسبة عالية من التشوهات تفيد بأن مكان الإقامة المسجل لدى دائرة الأحوال المدنية لم يكن الأساس الوحيد لتخصيص تلك المقاعد، ويمكن ملاحظة ذلك ضمن الجداول التي تم عرضها بمقارنة أماكن الإقامة بمراكز الاقتراع المخصصة داخل الدائرة الانتخابية الواحدة.

ثانياً: العدالة الانتخابية

• على الهيئة أن تتيح مساحة أوسع لتصحيح التشوهات الواقعة على تخصيص مراكز الاقتراع للناخبين داخل الدوائر الانتخابية، حيث أنه لا بد من تمديد فترة الاعتراض وتعديل مراكز الاقتراع ضمن الدائرة الانتخابية المثبتة حصراً لفترة تمتد حتى موعد يسبق بداية عملية الترشح. وهذه ممارسة مطبقة في عدد من الديمقراطيات الحديثة، إذ يحق للناخب تعديل مركز الاقتراع الخاص به بناءً على مكان إقامته داخل الدائرة الانتخابية ذاتها بدرجة أعلى من المرونة.

• مقترح: يقترح فريق «راصد» على الهيئة المستقلة فتح باب الاعتراض الالكتروني على مراكز الاقتراع المخصصة داخل الدائرة الانتخابية المثبتة حتى اليوم السابق لعرض الجداول النهائية للناخبين. ويتم هذا من خلال إدخال الناخب لرقمه الوطني وتاريخ ميلاده ورقم هاتفه الخلوي، ليتم بعد ذلك ارسال رقم التحقق من الشخصية برسالة نصية للناخب، وعند ادخال هذا الرقم إلى منصة التعديل الالكتروني، يختار الناخب أياً من المدارس الواقعة ضمن مكان إقامته المثبت في دائرة الأحوال المدنية. حيث يكون تاريخ الميلاد ورقم التحقق معيارين لضمان تفادي النقل الكيدي للغير والنقل الجماعي للناخبين من قبل مرشحيهم أو القائمين على حملاتهم الانتخابية.

• على الهيئة أن تنشر قائمة مفصلة بمراكز الاقتراع المؤهلة لاستقبال الناخبين من ذوي الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية، وإتاحة درجة عالية من المرونة لنقل الناخبين القادرين على إثبات إعاقاتهم إلى مراكز مؤهلة لاستقبالهم يوم الاقتراع.

ثالثاً: النزاهة الانتخابية

• على الهيئة مراجعة التشوهات الواقعة على جداول الناخبين الأولية والتحقق من صحتها، ومن ثم اجراء التحقيقات اللازمة لتبين إذا ما كانت تلك التشوهات ناتجة عن إدخالات مغلوطة بقصد التلاعب بالعملية الانتخابية أو حرمان الناخبين من حقهم بالتصويت أو اعاقة مشاركتهم أو نقلهم بصورة غير قانونية، ليتم بعد ذلك ملاحقتهم بمقتضى أحكام الجرائم الانتخابية الواردة في قانون الانتخاب.

• على الهيئة بيان الضمانات التقنية الضامنة لمنع التلاعب بجداول الناخبين ما بين انتهاء فترة الاعتراض على الجداول الأولية وعرض الجداول النهائية.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - راصد

Al-Hayat Center for Civil Society Development

Tel: +962 6 5377 330
Website: www.hayatcenter.org
www.facebook.com/HAYATCENTERJO
E-mail: info@hayatcenter.org

Fax: +962 6 5377 230
Website: www.rasedjo.org
www.facebook.com/rased.jordan
www.twitter.com/alhayatcenter

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER
FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT